تقييم تدابير الخروج من الأزمة النفطية الراهنة في الجزائر

د. تريعة حنان، جامعة ورقلة

تاريخ الإرسال: 2018/06/13	تاريخ القبول: 2018/11/11	تاريخ النشر: 2018/12/31

الملخص:

أثر انهيار أسعار النفط في جوان 2014 على العديد من اقتصاديات الدول المصدرة للنفط، و الجزائر من بين الدول المتضررة بهذا الانخفاض، حيث انعكس ذلك على المؤشرات الاقتصادية الكلية من خلال تزايد العجز في كل من الميزان التجاري، ميزان المدفوعات، و الميزانية العامة، و انخفاض الأرصدة النقدية لكل من احتياطيات الصرف و صندوق ضبط الإيرادات، و ارتفاع معدل التضخم، مما جعل الحكومة تفكر في حلول للخروج من الأزمة و القيام بإجراءات لاستدراك الوضع، حيث تمثلت هذه الإجراءات في القيام بسياسة التقشف لترشيد النفقات و الواردات، وإصدار القرض السندي للنمو الاقتصادي من أجل الحصول على موارد مالية داخلية لتغطية النقص في الايرادات البترولية و تمويل مشاريع التنمية، كما قامت بإطلاق المخطط الخماسي 2015-2019 الذي يهدف لتنويع الاقتصاد والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.

الكلمات المفتاحية: أسعار النفط، أزمة انهيار النفط 2014، مؤشرات اقتصادية كلية.

Abstract:

in June 2014, The impact of the collapse of oil prices on many economies of oil-exporting countries, and Algeria among the countries affected by this decline, as reflected in the macroeconomic indicators through the growing deficit in the trade balance, balance of payments, the public budget, and decline The cash balances of both the exchange reserves and the income control fund, and the high rate of inflation, which caused the government to consider solutions to get out of the crisis and to take action to get the situation, which were in the policy of austerity to rationalize expenditures and imports, and issuance of the loan for economic growth to obtain internal financial resources and to cover the shortfall in oil revenues and financing development projects. It also launched the five-year plan 2015-2019, which aims to diversify the economy and out of dependence on the hydrocarbon sector.

Keywords: *oil prices, oil collapse crisis 2014, macroeconomic indicators.*

تمهيد:

يلعب البترول دورا اقتصاديا بالغ الأهمية في الاقتصاد العالمي، حيث يعد أهم المتغيرات الاقتصادية لدول العالم، سواء كانت المنتجة أو المستوردة المتقدمة منها أو النامية، وذلك على أساس أن البترول يعد أهم مصدر للطاقة بالمقارنة بالمصادر الطاقوية الأخرى، وكونه الركيزة الأساسية لارتفاع مستوى النمو الاقتصادي.

والجزائر كونها أحد الدول المصدرة للنفط، خاصة مع احتلال الصادرات النفطية النسبة الأكبر من إجمالي الصادرات والجباية البترولية هي أكبر إيراد من إيرادات الميزانية العامة، فإن أي تغير في أسعار النفط يؤدي إلى حدوث تغيرات على مستوى الاقتصاد، مما جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في سوق النفط في ظل صعوبة التنبؤ بسعر النفط.

ومع حدوث أزمة انهيار النفط في منتصف سنة 2014 اختلت العديد من المؤشرات الاقتصادية الجزائرية، مما توجب على السلطات الجزائرية محاولة استدراك الوضع، والقيام بإجراءات وتدابير لإعادة التوازن للاقتصاد.

وعليه نطرح الإشكال التالي:

ما مدى نجاعة الحلول المقترحة من طرف السلطات الجزائرية للخروج من الأزمة النفطية الراهنة؟

الأسئلة الفرعية:

يمكن تقسيم الإشكال الرئيسي إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- ما مدى انعكاسات انهيار أسعار النفط على المؤشرات و القطاعات الاقتصادية في الجزائر؟
- هل قامت الجزائر بإجراءات للخروج من الأزمة النفطية الراهنة؟
- هل التدابير التي قامت بها السلطات الجزائرية هي الحلول الأمثل للخروج من الأزمة النفطية الراهنة؟

المنهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض الإطار النظري حول الأزمة النفطية الراهنة وتحليل أثر التغير في أسعار النفط على المؤشرات و القطاعات الاقتصادية في الجزائر، مع محاولة تقييم الحلول المقترحة من طرف السلطات للخروج من الأزمة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة للوصول إلى ما يلي:

- بيان تداعيات انهيار أسعار النفط سنة 2014 على الاقتصاد الجزائري.
- عرض الحلول المقترحة من السلطات الجزائرية للخروج من الأزمة.
- محاولة تقييم الحلول المقترحة من السلطات الجزائرية للخروج من الأزمة.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الموضوع فيما يلي:

- معرفة مدى تأثير انهيار أسعار النفط على المؤشرات و القطاعات الاقتصادية في الجزائر.
- معرفة الحلول المقدمة من طرف السلطات الجزائرية للخروج من الأزمة.
- معرفة مدى نجاعة التدابير التي قامت بها السلطات الجزائرية بتدابير للخروج من الأزمة النفطية الراهنة.

الحدود المكانية والزمانية:

تمت الدراسة على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة بين 2013-2017.

محاور الدراسة:

أولا: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

ثانيا: أثر الانخفاض في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية والقطاعات الاقتصادية في الجزائر.

ثالثا: الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية للخروج من الأزمة وتقييمها.

أولا: الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.

1 - الإطار النظري للدراسة.

أ- التطور التاريخي لأسعار البترول.

يعتبر البترول كغيره من السلع، لذا فإن سعره يتحدد بناءا على العرض والطلب مما يجعله دائم التغير، كما تساهم العديد من الأحداث الاقتصادية والسياسية في التغيرات السعرية له، ومنذ اكتشافه مرت أسعار النفط بعدة مراحل، وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: من اكتشاف البترول إلى قبل الحرب العالمية الثانية (من 1859 إلى 1945):

تم اكتشاف النفط في الولايات المتحدة الأمريكية في 1859، فقد بدأت صناعة النفط على يد الشركات الأمريكية وهي التي قامت بتحديد أسعار النفط[1]، وقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية هي المصدر الوحيد للبترول في صورته الأولية – الخام-، وتحدد الأسعار العالمية للبترول خلال تلك الفترة عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية، وتعد من أهم السمات التي تميز السوق البترولية في هذه المرحلة سيطرة الشركات البترولية العالمية على السوق بشكل كامل[2]، حيث ظهرت في هذه المرحلة ما يعرف باتفاق الثمان الكبار أو الكارتل العالمي لسوق البترول و هي ستاندر أويل أوف نيوجيرسي- موبيل أويل- تكساسو- ستاندر أويل أوف كاليفورنيا- جلف أويل- شركة النفط الأنجلو إيرانية- شركة رويال دتش- شركة النفط الفرنسية[3]، الذي يهدف إلى الحد من المنافسة بين تلك الشركات و تأكيد السيطرة المطلقة لها على السوق من عملية الإنتاج إلى التصدير .

المرحلة الثانية: من الحرب العالمية الثانية إلى خمسينيات القرن الماضي (من 1945 إلى 1950):

مع اكتشاف البترول في الشرق الأوسط وضغط الحكومات الأوروبية على الكارتل العالمي من أجل تخفيض أسعار بترول الشرق الأوسط خاصة مع ممارسة إدارة التعاون الاقتصادي لمشروع مارشال والخاص بإعادة إعمار أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية للحصول على بترول منخفض السعر لمواصلة التنمية ساهم ذلك في انخفاض أسعار النفط في هذه المرحلة.

المرحلة الثالثة: من 1950إلى 1960:

تعتبر هذه المرحلة هي الطريق لسعي الدول المنتجة للبترول لإقامة تكتل لتمثيلها في السوق العالمية للبترول، وتمثل ذلك في إنشاء منظمة الأوبك، وظهور مجموعة جديدة من الشركات بخلاف الشركات البترولية العملاقة، مع ظهور الاتحاد السوفياتي كمصدر من مصادر البترول في السوق العالمية للبترول ومنافس لبترول الشرق الأوسط، وتأميم البترول الإيراني 1951، والعدوان الثلاثي على مصر في 1956 والذي ترتب عنه غلق قناة السويس التي تعد الطريق الرئيسي لبترول الشرق الأوسط إلى الدول العربية، كل هذه الأسباب ترتب عليها ارتفاع في الأسعار.[4]

المرحلة الرابعة: من 1960إلى 1970.

مع إنشاء منظمة الدول المصدرة للبترول في 1960 للحد من استمرار انخفاض أسعار النفط بعد عقود من سيطرة الشركات العالمية للسوق البترولية في تحديد الأسعار فسعر البترول أخذ في الانخفاض إلى أن ظل ثابتا في فترة الستينيات ثم وصل إلى ما يقارب 2.18 دولار نتيجة للتغير في موازين القوى وقيام أعضاء منظمة الأوبك بتحديد أسعار النفط.

المرحلة الخامسة: من 1970إلى 1980.

حرصت الشركات الأجنبية على التفاوض مع الدول المنتجة و المصدرة للبترول على أسعار جديدة، و تم إبرام اتفاقية طهران 1971و التي تم الاتفاق على زيادة أسعار النفط بمعدل 2.5 % سنويا، كما تم إبرام اتفاقية جنيف الأولى عام 1971 و الخاصة بتصحيح أسعار النفط وفقا لما يطرأ على قيمة الدولار الأمريكي من تغيرات[5]، و انهيار اتفاقية بريتون وودز المبرمة 1947، كما قامت كل من مصر و سوريا بشن حرب أكتوبر 1973 و ذلك لتحرير أراضيها التي احتلت عام 1976، حيث تم قطع إمدادات البترول تماما عن الدول التي تساند إسرائيل و هي الولايات المتحدة الأمريكية و هولندا، و بالتالي قفز سعر البرميل البترولي من 03 دولار للبرميل في 1973 إلى 11.65 دولار للبرميل في 1974 ثم إلى 13 دولار للبرميل 1978.[6]

المرحلة السادسة: من 1980إلى 1990.

إن قيام الثورة الإيرانية 1979، و اندلاع حرب العراق- إيران في 1980 ترتب عليها انخفاض المعروض العالمي للبترول للدولتين في وقت واحد ، مما سبب الارتفاع العالمي لأسعار البترول من 14 دولار للبرميل إلى ما يقرب 35 دولار للبرميل وصولا إلى 40 دولار للبرميل عام 1981[7]. بعد ذلك واصلت أسعار البترول في الانخفاض المطرد إلى أن بلغ 27.5 دولار عام 1985 ثم إنهار إلى 13 دولار في المتوسط عام 1986 و في عام 1988 – 1989 تراوحت الأسعار بين 15-17 دولار في المتوسط، و لما اشتعلت حرب الخليج ارتفع السعر لفترة قصيرة إلى 22 دولار عام 1990 [8]

المرحلة السابعة: من 1990إلى 2000.

ومع بداية التسعينات و ما كانت تنتهي حرب الخليج الأولى بين إيران و العراق إلا و حدثت حرب الخليج الثانية بين العراق والكويت أدى هذا إلى ارتفاع سعر برميل النفط إلى رقم خرافي وهو 40 دولار للبرميل[9].

المرحلة الثامنة: من 2000إلى 2014.

انخفضت الأسعار الاسمية خلال عام 2001 بمقدار 4.5 دولار للبرميل أي بنسبة 16.3% عن مستويات الأسعار عام 2000 والبالغة 27.6 دولار للبرميل نتيجة التباطئ الاقتصادي الذي شهده العالم وأحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة الأمريكية لتصل إلى 23 دولار للبرميل[10]، وكانت أسعار النفط قبل احتلال العراق 25 دولار للبرميل نهاية 2003 وأخذت في الارتفاع لتصل إلى 27 دولار للبرميل، وبدأ الارتفاع التصاعدي للأسعار في أسواق النفط، وأثرت العمليات المسلحة التي قامت بها المعارضة المسلحة في دلتا نهر النيجر بدولة نيجيريا الغنية بالنفط عام 2005 حيث تم استهداف المنشأت النفطية والاعتداء على العاملين في مناطق الإنتاج وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار النفط عقب توقف تصدير النفط النيجيري.[11] وأخذت أسعار النفط في الصعود إلى أن تجاوزت الأسعار الاسمية لسلة خامات الأوبك 130 دولار للبرميل خلال النصف الأول من عام 2008، ومع حدوث الازمة العالمية سنة 2008 هوت أسعار النفط لتبلغ 39.19 دولار للبرميل في ديسمبر 2008، وفي عام 2011 تفاقمت الاضطرابات السياسية في المنطقة العربية على أعقاب الربيع العربي مما أدى إلى انقطاع الإمدادات من طرف الكثير من الدول المنتجة مثل ليبيا وسوريا واليمن، وخرج نحو 1.6 مليون برميل يوميا من النفط الليبي الخفيف عالي الجودة ولم تتمكن دولة في الأوبك من تعويضه ولهذا ارتفعت أسعار النفط منذ ذلك الحين فوق مستوى 100 دولار. وفي عام 2012 فرضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي حظرا على تصدير النفط الإيراني تسبب في خروج نحو مليون برميل يوميا من نفطها من السوق وهو ما أبقى أسعار النفط عالية، ثم عاودت للانخفاض بحدة خلال منتصف سنة 2014.

الانهيارات العظمى في أسعار النفط.

أدت الانهيارات العظمى لأسعار النفط لحدوث الأزمات النفطية التالية:

- **أزمة 1986:** انهارت أسعار النفط من 27.5 دولار للبرميل سنة 1985 إلى 13 دولار للبرميل سنة 1986، ويرجع سبب الأزمة إلى عدم احترام أعضاء منظمة الأوبك الحصص الإنتاجية المحددة ورفع إنتاجها، مع وجود منافسة بين دول الأوبك ودول خارج الأوبك بسبب ظهور دول جديدة منتجة للبترول، بالإضافة إلى انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة.
- **أزمة 1998:** انخفض سعر البرميل إلى حدود 12.3 دولار للبرميل حينما عرفت دول أسيا أزمة اقتصادية أثرت على حجم الاستهلاك، بالمقابل ارتفعت الامدادات النفطية لدول الأوبك.[12] وانتهت هذه الأزمة بفضل إقناع السعودية الأوبك والمنتجين خارجها مثل المكسيك والنرويج بخفض الإنتاج لرفع الأسعار. وفي عام 1999 ارتفعت أسعار النفط إلى 16 دولارا ثم إلى 27 دولارا في عام 2000 واستعادت الأوبك ومنتجو النفط عافيتهم.
- **أزمة 2008:** سجلت أسعار البترول مستويات قياسية منذ سنة 2004 بلغت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008، لكن إعصار الأزمة المالية العالمية كان له أثر واضح على سوق النفط فقد تهاوى سعر النفط من 148 دولار إلى 40 دولار للبرميل. وهو ما دفع منظمة الأوبك للاجتماع واتخاذ قرار بسحب أكثر من 4.5 مليون برميل من السوق ما ساهم في تعافي الأسعار تدريجيا وصولا إلى تخطيها عتبة 100 دولار بحلول عام 2011.
- **أزمة 2014:** عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار النفط في النصف الثاني من سنة 2014، بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة لم تسجلها منذ 05 سنوات.[13]

ب- أسباب الأزمة الراهنة لانهيار أسعار النفط.

بعد نحو عقد ونصف العقد من الزمن من انهيار الأسعار منذ أواسط الثمانينيات من القرن العشرين، بدأت الأسعار في الارتفاع منذ عام 2002، بسبب صعود الصين والهند وغيرها من دول شرق آسيا وبقيت مرتفعة خلال معظم العقد الماضي (أكثر من 100 دولار بالنسبة إلى البرميل الواحد منذ عام 2010) وذلك لسببين أساسيين، هما ارتفاع الطلب في دول مثل الصين، ونقص

الإمدادات من دول كانت مضطربة سياسيا في الشرق الأوسط، كالعراق، وليبيا. ونظرا إلى تأخر استجابة العرض للطلب حينئذ أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار، ولكن في الوقت نفسه كانت ثمة متغيرات تجري بسرعة تحت السطح، فارتفاع الأسعار خلال العقد الماضي أدى إلى حفز الاستثمارات لاستخراج النفط من مكامن كان يصعب استخراجه منها من قبل بسبب ارتفاع التكلفة، ونعني بذلك تحديدا النفط الصخري في الولايات المتحدة والنفط الرملي في كندا.[14]

شدة الهبوط في أسعار النفط لم يسبق لها مثيل تقريبا، إذ لم يكن أشد منها سوى انهيار عام 2008 حينما هوت الأسعار من 148 دولار إلى 40 دولار للبرميل. ويعزى انهيار أسعار النفط إلى الأسباب التالية:

- حدثت زيادة في الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري:

حيث أدى تنامي ظاهرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت نتاج العديد من العوامل كارتفاع أسعار الغاز الطبيعي في مطلع القرن العشرين، وتواجد احتياطات كبيرة من الغاز الصخري في أمريكا، بالإضافة لتطوير تقنية التصديع الهيدروليكي، مع توافر المياه بشكل كافي، وتواجد بنية تحتية للطرق متاحة بشكل عام، وتتوفر آبار حقن تحت الأرض للتخلص من المياه العادمة، بالإضافة إلى أن تضاريس معظم الأحواض الصخرية مواتية، ومعظم الغازات الصخرية في المناطق ذات الكثافة السكانية المنخفضة.[15] حيث أدت هذه العوامل إلى ارتفاع إنتاجها من 3.2 مليون برميل يوميا في عام 2013 إلى 4.2 و 4.8 مليون برميل يوميا عامي 2014 و 2015 على التوالي[16] بالرغم من ارتفاع تكلفته، حيث تقدر التكلفة الحدية لاستخراج النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 73 دولار أمريكي للبرميل، بينما تكلفة إنتاج النفط في السعودية ودول الشرق الأوسط تتراوح بين 3 و 14 دولار أمريكي للبرميل.[17]

- تحول في سياسة منظمة أوبك من استهداف سعر معين إلى الحفاظ على حصتها من السوق:

حيث قامت منظمة الأوبك بالحفاظ على حصتها من السوق المقدرة بثلاثين مليون برميل يوميا ذلك عقب الاجتماع المنعقد في نوفمبر 2014، بدلا من خفض الإنتاج لدعم الأسعار المنخفضة، وكان الغرض من ذلك مواجهة المنتجين المنافسين خاصة مع إصرار السعودية على عدم تقليص إنتاجها، ورفض منتجو الوقود الصخري بأمريكا وقف الضخ.

كما تم تفسير موقف الدول المصدرة للنفط من منظمة الأوبك وخارجها بعدم تخفيض كميات الإنتاج نتيجة انخفاض السعر على أن حجم الديون في قطاع الطاقة قد ارتفع بشكل ملحوظ خلال الفترة بين 2006-2014 نتيجة التوسع في عمليات الاستكشاف والحفر والتنقيب، فبلغ متوسط معدل النمو السنوي في حجم الديون في قطاع الطاقة خلال تلك الفترة نحو 20% في دول الأوبك والدول الناشئة ونحو 13% في دول منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ونحو 10 % في أميركا. ومن ثم فإن انخفاض السعر الذي حصل في النصف الثاني من عام 2014 قد شكل تهديدا جديا للمراكز المالية لهؤلاء المنتجين وعرضهم للخطر وحد من قدرتهم على دفع الفوائد المستحقة على ديونهم، مما دفعهم لاتخاذ قرار الحفاظ على مستويات الإنتاج وعدم تخفيضها، ما عزز انخفاض السعر أكثر فأكثر.[18]

- تراجع الطلب العالمي عما كان متوقعا بسبب بطئ النمو الاقتصادي العالمي:[19]

أدى تباطؤ وتيرة نمو أكبر الاقتصاديات في العالم خاصة خلال الفترة بين 2010-2014 وهي الفترة التي سبقت الأزمة إلى انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط الخام، واللتان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة وخاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن استمرار تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي.

- التحسن في تطبيق معايير الكفاءة في استهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة:

حيث أن التقدم العلمي والتكنولوجي أتاح مصادر شبه بديلة للنفط، إضافة إلى إنتاج سيارات وآلات موفرة لاستهلاك الوقود في دولة متقدمة مثل الولايات المتحدة.

- معاودة الإنتاج والإمدادات في كل من العراق وليبيا:[20]

وعدم تأثير التطورات الجيوسياسية التي تشهدها بعض الدول العربية المصدرة للنفط مثل العراق وليبيا على حجم الإنتاج، وهو ما جاء مخالفا للتوقعات العالمية التي تشير إلى ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2014.[21]

- التخوف من أزمة اقتصادية في الصين:

حيث تنبع أهمية الاقتصاد الصيني من كونه ثاني أكبر اقتصاد في العالم بالإضافة إلى قدرته على التأثير في أسعار السلع الرئيسية مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن التي تدخل في الصناعات، بحكم أنه مستهلك كبير لها.

- رفع العقوبات الدولية عن إيران وعودتها للتصدير.
- زيادة حفر الآبار و استخراج نفط المحيط في البرازيل.[22]

2 - الدراسات السابقة للموضوع:

تم بناء الدراسة بالاعتماد على الدراسات السابقة التالية:

حمدي باشا نادية، الأزمة النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والجزائري، مجلة دراسات، العدد 54، ماي 2015.

تمحورت إشكالية الدراسة حول "ما حجم انعكاسات الأزمة النفطية الراهنة على الاقتصاد العالمي عامة والاقتصاد الجزائري خاصة؟" حيث تهدف الدراسة لمعرفة الأسباب المباشرة وغير المباشرة التي أدت لحدوث الأزمة النفطية الراهنة من أجل تحديد معالم واضحة للأزمة ومنه دراسة انعكاساتها على كل من الاقتصاد العالمي والاقتصاد الجزائري.

تم من خلال الدراسة عرض لمؤشرات اقتصادية قبل الأزمة وبعدها تمثلت في كل من رصيد الميزان التجاري، احتياطيات الصرف، رصيد صندوق ضبط الإيرادات، رصيد الميزانية، معدل البطالة، معدل التضخم، البرامج التنموية، القدرة الشرائية للمواطنين، وتوصلت الدراسة إلى وجود تراجع حاد في المؤشرات المذكورة، وبالرغم من الحلول المقدمة من طرف الحكومة الجزائرية إلا أنها حلول قصيرة الأجل مما يتطلب إعادة النظر فيها أو التفكير في حلول مجدية واستراتيجية للخروج الفعلي من الأزمة.

أسامة نجوم، تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أفريل 2015.

تهدف الدراسة إلى بيان تداعيات انخفاض أسعار النفط على الدول المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط لما لها من ثقل في السوق النفطية وتأثير اقتصادي وسياسي في الساحة الدولية.

ناقشت الدراسة الآثار المحتملة لتراجع سعر النفط اتجاه مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الكلية المتعارف عليها دوليا، والتي تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بتغيرات أسعار النفط، و المتمثلة في كل من الصادرات و الحساب الجاري، الموازنة العامة، الدين الخارجي و الاحتياطات الرسمية، و معدل النمو الحقيقي، حيث تضمنت الدراسة مجموعتين من الدول، مجموعة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي لما لها من خصوصية تجمعها وتميزها عن غيرها من دول المنطقة، و بين مجموعة الدول الأخرى المصدرة للنفط التي تضم العراق، ليبيا، إيران، الجزائر، و اليمن.

وقد توصلت إلى أن الآثار المباشرة لانخفاض سعر النفط تتمحور في انخفاض قيمة عوائد تصدير النفط التي تغذي كلا من الحساب الجاري والموازنة العامة والاحتياطي الرسمي لتلك الدول، لكن آثاره كانت بشكل محدود ومتفاوت بين الدول، بالإضافة إلى محدودية تأثر معدلات التضخم في دول الشرق الاوسط بتغيرات سعر النفط، في حين أن انعكاسات انخفاض سعر النفط على معدلات النمو الحقيقي في حالة الدول المدروسة أقل مما هي عليه بالنسبة للمتغيرات الاقتصادية الأخرى كون معدل النمو الحقيقي هو محصلة عدة متغيرات اقتصادية متشابكة.

عبد الحميد مرغيت، تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري السياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة جيجل.

تهدف الدراسة لمعرفة الأسباب الكامنة وراء انخفاض أسعار النفط، و تم التساؤل حول استمرارية انخفاض أسعار النفط لمدة طويلة حيث تبين أن المدة مربوطة بالعلاقة العكسية بين الدولار و أسعار النفط، أما عن تداعيات الأزمة على الاقتصاد الجزائري، فانخفاض أسعار النفط أدت إلى انخفاض فادح في إيرادات التصدير، وحدوث خسائر كبيرة في الأرصدة المالية، وعجز في الحسابات الخارجية، بالإضافة إلى انخفاض احتياطيات الصرف، و بالرغم من الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية في الجزائر إلى أنها إجراءات قصيرة الأجل تتطلب إعادة النظر و التفكير في حلول أخرى أكثر نجاعة خاصة على المدى الطويل من خلال التنويع الاقتصادي وإعادة صياغة نموذج النمو الاقتصادي.

وبالرغم من تشابه الدراسة مع الدراسات السابقة في تحليل انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، إلا أن اهتماماتها مصوبة نحو تقييم الإجراءات المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية وتحليل مدى نجاعة تلك التدابير لمعرفة مدى نجاحها من فشلها.

ثانيا: أثر الانخفاض في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية و القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

1- أثر الانخفاض في أسعار النفط على المؤشرات الاقتصادية الكلية في الجزائر:

نظرا للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري والثروة البترولية واعتماد عوائد هذه الأخيرة في السياسات التنموية الرامية إلى إنعاش الاقتصاد، مما أدى إلى حدوث حالات عدم استقرار في الاقتصاد الجزائري بسبب التقلبات في أسعار النفط وأثر بشكل كبير على المؤشرات الاقتصادية الكلية.

أ- تغير أسعار النفط خلال الفترة 2013- 2016:

يبين الجدول التالي متوسط أسعار النفط خلال الفترة 2013- 2016:

الجدول رقم 01: متوسط أسعار النفط خلال الفترة 2013- 2016.

(الوحدة: دولار للبرميل)

	2013	2014	2015	2016
متوسط سعر البرميل	109.5	100.2	53.1	45

المصدر: مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017، ص -ص: 06-08.

يظهر من خلال الجدول الانخفاض السريع لأسعار النفط سنة 2015 حيث انخفضت الأسعار حوالي 53% عما كانت عليه سنة 2014 وتواصل هذا الانخفاض سنة 2016 ليبلغ سعر البرميل الواحد 45 دولار بسبب وفرة العرض العالمي وتقلص الطلب العالمي على البترول.

ب- أثر الانخفاض في أسعار النفط على الميزان التجاري:

يبين الجدول التالي رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2013- 2016:

الجدول رقم 02: رصيد الميزان التجاري خلال الفترة 2013- 2016.

(الوحدة: مليار دولار)

	2013	2014	2015	2016
صادرات المحروقات	63.75	60.3	32.69	27.10
صادرات خارج المحروقات	2.16	2.58	1.96	1.78
الصادرات	65.91	62.88	34.66	28.88
الواردات	54.58	58.58	51.7	46.72
الميزان التجاري	11.06	4.30	-17.03	-17.84

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

بعد أكثر من 18 سنة من الفوائض المالية سجل الميزان التجاري عجز قدر بـ 17.03 مليار دولار سنة 2015 و تزايد هذا العجز ليبلغ 17.84 مليار دولار سنة 2016، وبالرغم من تراجع قيمة الواردات بعد أكثر من ثمانية عشر (18) عاما من الاتجاه التصاعدي غير المنقطع باستثناء الركود النسبي المسجل في عام 2009 انخفضت قيمتها سنة 2015 لتصل إلى 51.7 مليار دولار مقابل 58.58 مليار دولار سنة 2014 وتواصل هذا الانخفاض ليبلغ 46.72 مليار دولار سنة2016 بسبب الانخفاض الكبير في واردات جميع المنتجات وإن كان ذلك بمستويات مختلفة وخصوصا تراجع واردات مركبات نقل الأشخاص و البضائع، و واردات المنتجات الغذائية كمسحوق الحليب و غيرها وذلك بإتباع الدولة تدابير هادفة لاحتواء الارتفاع المفرط للواردات و ترشيد الاستيراد، إلا انخفاض اجمالي الصادرات من 65.91 سنة 2013 إلى 28.88 سنة 2016 ساهم في حدوث العجز الكبير في الميزان التجاري خاصة مع انخفاض الصادرات النفطية التي تحتل النسبة الأكبر من إجمالي صادرات من 63.75 مليار دولار سنة 2013 إلى 27.10 مليار دولار سنة 2016 و المستوى الضعيف لصادرات السلع غير الهيدروكربونية فبعد الارتفاع الذي شهدته سنة 2014 لتبلغ 2.58 مليار دولار انخفضت هذه القيمة خلال سنتي 2015 و2016 لتبلغ 1.96 و 1.78 على التوالي.

ت- أثر الانخفاض في أسعار النفط على ميزان المدفوعات:

يبين الجدول التالي رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013-2016:

الجدول رقم 03: رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2013- 2016.

(الوحدة: مليار دولار)

	2013	2014	2015	2016
ميزان المدفوعات	0.13	-5.88	-27.54	-26.03

المصدر: - مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017،ص-ص: 07-09.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 62.

ساهمت المستويات المرتفعة لأسعار البترول في حصول فوائض مالية لمدة 15 سنة متتالية للحساب الجاري لميزان المدفوعات، ليحل أول عجز له سنة 2014 منذ 1998، سمحت هذه الفوائض بتراكم مستدام لاحتياطيات النقد الأجنبي التي وصل سعرها إلى مستوى قياسي بلغ 194 مليار دولار في نهاية عام 2013 وهو ما يمثل أكثر من 35 شهرا من واردات السلع والخدمات. ومع ذلك فضعف تنويع صادرات السلع غير الهيدروكربونية والاتجاه المتزايد لواردات السلع والخدمات هما نقطتي الضعف الأساسيتين في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة بين 2000-2014 ، تمثل صادرات المحروقات في المتوسط ما يقرب من 98 ٪ من إجمالي صادرات السلع. في الوقت نفسه ارتفع إجمالي الواردات من السلع والخدمات ، التي بدأت في عام 2004 مع تسارع حاد من عام 2008 ، إلى ما يقرب من 58.58 مليار دولار في عام 2014 ، أي أكثر من ستة (06) ضعف مستواها سنة 2000 (11.71 مليار دولار).

وعليه زاد العجز في الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات إلى 27.54 مليار دولار سنة 2015 (14.38 مليار دولار في النصف الأول و 13.16 مليار دولار في النصف الثاني) بعدما كان هذا العجز يبلغ 5.88 سنة 2014 (1.32 مليار دولار في النصف الأول و 4.56 مليار دولار في النصف الثاني) نتيجة تدهور وضعية الميزان التجاري.

ث- أثر الانخفاض في أسعار النفط على الميزانية العامة:

يبين الجدول التالي رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2013-2016:

الجدول رقم 04: رصيد الميزانية العامة خلال الفترة 2013- 2016.

(الوحدة: مليار دج)

	2013	2014	2015	2016
الميزانية العامة	-66.6	-1257.3	-2553.2	-2 341,4

المصدر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2016، سبتمبر 2017 ص: 151.

كان عجز الميزانية سنة 2015 الأكثر ارتفاعا منذ سنة 2009، وبالنظر إلى الاعتماد الكبير على الضريبة البترولية في تمويل الموازنة العامة، تأثرت المالية العامة بشدة نتيجة لانخفاض أسعار البترول، حيث أن الانخفاض في ايرادات الضريبة على المحروقات من جهة وارتفاع النفقات العمومية من جهة أخرى أدى إلى تفاقم عجز الرصيد الإجمالي للخزينة والذي كان يتم تغطيته من موارد صندوق ضبط الإيرادات. حيث تواصلت سلسلة العجز في الميزانية العامة لتبلغ 2 341,4 مليار دج سنة 2016

بعدما كانت يبلغ 1257.3 مليار دج سنة 2014 نتيجة انخفاض إيرادات الجباية البترولية من 3.38 مليار دج سنة 2014 إلى 1.8 مليار دج سنة2016، بالرغم من الارتفاع المعتبر للإيرادات غير البترولية.

أما في جانب النفقات،ففي سنة 2016 بلغت نفقات الميزانية الكلية 383,6 7 مليار دينار، مقابل 656,3 7 مليار دينار في 2015، أي في انخفاض قدره 3,6 ٪، عقب الزيادات المتتالية في سنة2014 و 2015 والمقدرة بـ 16,1 ٪ و 9,4 ٪ على التوالي. وانخفضت نفقات الميزانية الكلية في سنة 2016 إلى 43,4٪ نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي مقابل 45,8 ٪ في سنة 2015. و انخفضت نفقات الميزانية الكلية لتبلغ 51,3 ٪ سنة 2016 نسبة إلى إجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات مقابل 56,4 ٪ في سنة 2015.

وكشفت العجوزات المرتفعة في الميزانية، لا سيما في السنوات 2014 ، 2015 و 2016 عن هشاشة كبيرة للمالية العامة . وان نجمت هذه العجوزات عن الانخفاض في الضريبة البترولية، لكنها تعكس أيضا ضعف الضريبة العادية والوزن الكبير بل المفرط للنفقات العمومية ضمن إجمالي النفقات الداخلية.

ج- أثر الانخفاض في أسعار النفط على الاحتياطات الصرف:

وفي ما يخص تأثر الاحتياطات الرسمية للدول المصدرة للنفط بتغيرات سعر النفط، لا شك أنها تتأثر حتما بانخفاض السعر نتيجة تناقص إيرادات القطع الأجنبي الناجم عن عمليات بيع النفط.[23] ويبين الجدول التالي احتياطيات الصرف خلال الفترة 2013-2016:

الجدول رقم 05: احتياطيات الصرف خلال الفترة 2013- 2016.

(الوحدة: مليار دولار)

	2013	2014	2015	2016
احتياطيات الصرف	194.01	178.94	144.13	114.13

المصدر: - مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017،ص-ص: 08-09.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 66.

حيث أدى العجز القياسي في ميزان المدفوعات المسجل سنة 2015 والذي بلغ 27.54 مليار دولار إلى انكماش حاد في احتياطيات الصرف بحيث تراجع مستواها من 178.94 مليار دولار سنة 2014 إلى 144.13 مليار دولار سنة 2015 بانخفاض قدره 34.81 مليار دولار خلال سنة وتواصل هذا الانخفاض ليصل إلى 114.13 مليار دولار سنة 2016.

وبالنظر إلى هذا المستوى من احتياطيات الصرف الرسمية في نهاية ديسمبر 2016 والذي يبقى معتبرا على الرغم من انخفاضه القوي، ومع المستوى الضعيف جدا للدين الخارجي البالغ 3.85 مليار دولار ما يمثل 2.45 % من الناتج الداخلي في 2016 تبقى الوضعية المالية الخارجية للجزائر صلبة.

ح- أثر الانخفاض في أسعار النفط على رصيد صندوق ضبط الإيرادات:

يبين الجدول التالي رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2013-2016:

الجدول رقم 06: رصيد صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2013- 2016.

(الوحدة: مليار دينار جزائري)

	2013	2014	2015	2016
رصيد صندوق ضبط الإيرادات	2062.2	4408.5	2072	740

المصدر: - مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017، ص- ص: 12-13.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 95.

إن العجوزات المتتالية للميزانية العامة والتي يتم تمويلها من صندوق ضبط الإيرادات أدت إلى انخفاض الرصيد الإجمالي لهذا الأخير ليبلغ الحد الأدنى القانوني له في حدود 740 مليار دج سنة 2016. إذا تم تمويل عجوزات السنوات من 2009 إلى 2012 دون اللجوء إلى الاقتطاعات الفعلية أما تمويل عجز سنة 2013 ورغم ضعفه إلا أنه تم اقتطاع ما قدره 70,2 مليار دج من هذا الصندوق، كما أن عجز الرصيد الإجمالي للخزينة العمومية في 2015 والبالغ 2 621,7 مليار دينار قد تم تمويله بواقع 89,1 ٪ من صندوق ضبط الايرادات، وفي سنة 2016 لم يتم تمويله بموارد هذا الصندوق إلا بواقع 58,1 ٪نظرا لوصوله إلى الحد الأدنى القانوني. وعليه أدت هذه الاقتطاعات إلى انخفاض رصيد صندوق ضبط الإيرادات من 4408.5 مليار دج سنة 2014 إلى 740 مليار دج سنة 2016.

خ- أثر الانخفاض في أسعار النفط على معدل التضخم:

من المفترض نظريا أنه عندما تنخفض أسعار النفط يتوقع أن يتراجع المستوى العام للأسعار، وكلما كان انخفاض سعر النفط كبيرا كان التراجع في معدلات التضخم كبير أيضا.

لكن من الناحية العملية يبدو هذا الأثر أكثر احتمالا للوقوع في الدول المستوردة للنفط التي لا تتبنى سياسات دعم الوقود وأي تغيرات في سعر النفط عالميا ستخفض من مستوى الأسعار فيها. أما في الدول المصدرة للنفط والتي تتبع سياسات دعم الوقود فعادة ما يكون أثر تغيرات سعر النفط في مستويات الأسعار فيها محدودا كونها تبيع المنتجات النفطية محليا بأسعار أقل من السعر العالمي وأحيانا بفوارق كبيرة، لكن إذا أدى انخفاض سعر النفط عالميا لانخفاض مستويات الأسعار في الدول المستورة النفط والتي عادة ما تصدر عددا من السلع المتنوعة لا سيما الجاهزة والوسيطة إلى الدول المصدرة للنفط إلى انخفاض تكاليف الشحن والتأمين، فإنه من المحتمل أن يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التضخم في الدول المصدرة للنفط.[24] ويبين الجدول التالي معدل التضخم خلال الفترة 2013-2016:

الجدول رقم 06: معدل التضخم خلال الفترة 2013- 2016.

	2013	2014	2015	2016
التضخم %	4.15	3.8	4.8	6.4

المصدر: - مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017، ص: 18.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013، ص: 41.

- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2014، ص: 35.

أما في الجزائر ومن خلال الجدول رقم 06 فإن انخفاض أسعار النفط أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، ففي سنة 2015 توقف الانخفاض المسجل في السنوات الماضية ليبلغ متوسط المعدل السنوي للتضخم 4.8% سنة 2015 و ارتفع إلى 6.4% سنة 2016، و تجدر الإشارة إلى أن الارتفاع في التضخم المسجل في 2015 لم يكن مرتبط بالتوسع النقدي و لا أن هذا التضخم مستورد كون أن المحيط الدولي يتسم باتجاه تنازلي للتضخم و إلى تراجع التضخم عند أهم الشركاء التجاريين، إلا أن الأسعار في السوق الداخلية حالت دون اتباع نفس الديناميكية، و يرجع الارتفاع في معدل التضخم سنة 2015 إلى ارتفاع كل من أسعار السلع الغذائية المصنعة و السلع الفلاحية الطازجة.

2- أثر الانخفاض في أسعار النفط القطاعات الاقتصادية في الجزائر:

أما فيما يتعلق تأثير التراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية على القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات فيمكن أن نذكر ما يلي:

- لم يكن التراجع في المؤشرات الاقتصادية الكلية له تأثير سلبي كبير على القطاعات المكونة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام من 13.7 % سنة 2014 إلى 19.9 % سنة 2015 ثم انخفضت مجددا إلى 13.8 % سنة 2016، أما مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام فانخفضت من 7.7 % سنة 2014 إلى 7.6 % سنة 2015 لتصل إلى7.5 % سنة 2016، وفيما يتعلق بقطاع البناء فبعد الزيادة مساهمته في الناتج الداخلي الخام من 14.4 % سنة 2014 إلى 15 % سنة 2015 انخفضت مجددا إلى 14.7 % سنة 2016.
- وفيما يتعلق بالقطاع المصرفي وبعد تدني الوضعية المالية الصافية للدولة اتجاه النظام المصرفي بين نهاية شهر ديسمبر 2014 ونهاية شهر ديسمبر 2016 انتقلت وضعية الدولة من دائن (1992 مليار دج) إلى مدين اتجاه النظام المصرفي (2.37- مليار دج)[25]، مما خفض من سيولة المصارف تدريجيا حيث انتقلت من 2731 مليار دج سنة 2014 إلى 1833 مليار دج سنة 2015 ثم إلى 821 مليار دج سنة 2016 أي بانخفاض مقدر بـ 69.9 % على مدار كل الفترة، مما أدى إلى انتعاش نسبي لنشاط السوق النقدية البينية للمصارف [26]، ومع ذلك تبقى المصارف تتمتع بالصلابة المالية وتحقق أرباح.

ثالثا: الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية للخروج من الأزمة وتقييمها.

بعد حدوث أزمة انهيار أسعار النفط وتراجع إيرادات الجباية البترولية والذي تولد عنه التراجع الكبير لموارد الميزانية العامة، تطلب ذلك البحث عن حلول يتم من خلالها الحصول على موارد مالية من جهة، والتفكير في ابعاد الاقتصاد عن التبعية لقطاع المحروقات من جهة أخرى.

1- الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية للخروج من الأزمة.

بعد انخفاض صادرات النفط من 608 ألف برميل يوميا سنة 2013 إلى 505 ألف برميل يوميا سنة 2014[27]، سعت الحكومة الجزائرية للحد من التراجع الحاد في المؤشرات الاقتصادية الكلية وإعادة التوازن للاقتصاد، وذلك من خلال القيام بما يلي:

أ- القرض الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي:

قامت الجزائر بإصدار قرض سندي سنة 2016 كأحد الإجراءات للخروج من الأزمة النفطية الراهنة، تهدف من خلالها إلى جمع المدخرات الوطنية وتوظيفها نتيجة انخفاض الإيرادات البترولية وبحث الدولة عن بدائل لتمويل الاقتصاد الوطني من أجل المساهمة في تنميته، خاصة مع عدم رغبة الدولة في اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

والقرض السندي هو" قرض يصدر من قبل إحدى المؤسسات، البنوك، الدولة، أو إحدى الجماعات المحلية، ويجسد في شكل سندات يكتتب فيها من قبل المستثمرين".[28]

و قد أطلقت وزارة المالية عملية "القرض الوطني لتحقيق النمو الاقتصادي " التي أعلنتها الحكومة، حيث حدد المرسوم الوزاري المنشور في 28 مارس 2016 في الجريدة الرسمية رقم 20 بتاريخ 2016/03/30، الشروط و الكيفيات التي تصدر الخزينة العامة وفقها عملية القرض السندي، و دامت فترة الاكتتاب 06 أشهر ابتداء من 17 أفريل 2016.

حيث تم إصدار سندات القرض في شكل سندات اسمية أو سندات لحاملها حسب اختيار المكتتب لمدة ثلاث (03) أو خمسة (05) سنوات بقيمة 50000 دج لكل سند. وكانت نسبة الفائدة 05% سنويا للسندات التي تصدر لمدة ثلاث (03) سنوات و5.75% سنويا للسندات التي تصدر لمدة خمسة (05) سنوات، ويتم دفع الفوائد الناتجة عن هذه السندات سنويا وفي تاريخ يوافق تاريخ الاكتتاب وتكون معفاة من الضرائب. وقد تم افتتاح اكتتاب سندات الخزينة لدى كل من الخزينة المركزية، الخزينة الرئيسية، الخزينة الولائية، وكالات بريد الجزائر، الوكالات البنكية وكذا فروع البنك الوطني.

وكانت هذه السندات قابلة للتداول الحر ويمكن شراؤها و/ أو التنازل عنها لأشخاص طبيعيين أو معنويين إما عن طريق صفقة مباشرة أو بتظهير السند أو عن طريق وسطاء مختصين، أو رهنها لقرض مصرفي.

كما يسمح بالتسديد المسبق لسندات هذا القرض قبل آجال استحقاقها بطلب من حاملها وبالموافقة من المدير العام للخزينة. ولا يطلب التسديد المسبق إلا عند انقضاء نصف المدة الإجمالية للسند على الأقل، و تحسب نسبة الفائدة المطبقة عند التسديد المسبق نسبة لعدد الأيام الجارية بعد تسديد أخر قسيمة[29].

ب- سياسة التقشف:

تستهدف سياسة التقشف تخفيض حجم الإنفاق الحكومي أو رفع الضرائب من أجل خفض عجز الميزانيات العامة للحكومات وتجنب تصاعد الديون الحكومية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وغالبا ما تلجأ الحكومات إلى السياسات التقشفية أثناء الكساد أو التراجع الحاد لمستويات النشاط الاقتصادي، أملا في أن تؤدي تلك السياسات إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية، من وجهة نظر أنصار سياسات التقشف الاقتصادي فأنها تهدف إلى توسيع مستوى النشاط الاقتصادي وارتفاع معدلات النمو، في الوقت الذي يرى فيه مناهضو تلك السياسات أنها على العكس من ذلك، فهي دائما ما يصاحبها ارتفاع في معدلات البطالة وانخفاض في معدلات النمو الاقتصادي.[30]

وتجلت مظاهر التقشف أو ما يطلق عليها "سياسة ترشيد النفقات" في عدة مظاهر، والمتمثلة فيما يلي:

- تقليص ميزانيات تسيير وتجهيز الوزارات:

يبين الجدول التالي إجمالي الاعتمادات الممنوحة للوزارات خلال السنوات من 2015-2017 على النحو التالي:

الجدول رقم 07: إجمالي الاعتمادات الممنوحة للوزارات خلال السنوات من 2015-2017.

(الوحدة: مليار دج)

نوع النفقة	2015	2016	2017
نفقات التسيير	4972278494000	4807332000000	4591841961000
نفقات التجهيز	3885784930000	3176848243000	2291373620000

المصدر: قانون المالية للسنوات 2015-2016-2017.

حيث عملت الجزائر على تقليص الاعتمادات الممنوحة للوزارات منذ سنة 2015 من أجل تقليص النفقات الإجمالية، وذلك من خلال تقليص إجمالي كل من نفقات التسيير والتجهيز للوزارات.

- تقليص واردات الدولة:

يبين الشكل التالي إجمالي الواردات خلال الفترة 2014-2017 على النحو التالي:

الجدول رقم 08: إجمالي الواردات خلال السنوات من 2014-2017.

(الوحدة: مليار دولار أمريكي)

	2014	2015	2016	2017
إجمالي الواردات	58.58	51.70	46.72	45.95

المصدر: وزارة المالية.

انخفضت إجمالي الواردات من 58.58 مليار دولار سنة 2014 إلى 45.95 مليار دولار سنة 2017 ذلك من خلال إتباع الدولة تدابير هادفة لاحتواء الارتفاع المفرط للواردات وترشيد الاستيراد، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع واردات السلع الاستهلاكية غير الغذائية من سيارات سياحية وأدوية، كما انخفضت ورادات السلع الغذائية خاصة غبرة الحليب.

- زيادة الإيرادات:

عملت الجزائر على زيادة الإيرادات والقيام بالعديد من الإجراءات لتغطية النقص في الإيرادات البترولية سواء من خلال زيادة الضرائب و الرسوم أو من خلال زيادة في أسعار السلع، و من بين تلك الإجراءات نذكر ما يلي:[31]

- رفع الرسم على القيمة المضافة من 17% ليصبح 19% بالنسبة للمعدل العادي، ومن 7% إلى 9% بالنسبة للمعدل المنخفض.
- رفع رسم الطابع على جواز السفر خاصة جواز السفر البيومتري.
- رفع الرسم الداخلي على استهلاك بعض المنتجات كالفواكه ووسائل النقل...إلخ.
- زيادة الرسم على استهلاك المواد الطاقوية (الكهرباء، الغاز، الوقود)

كما كانت هناك مظاهر أخرى للتقشف والتي تشمل:

- إلغاء جميع مسابقات التوظيف في القطاع العمومي سنة 2015.

- الحد من إنشاء المؤسسات العمومية ذات الطابع الاداري، وتجميد بعض المشاريع الكبرى.
- الإحالة للتقاعد بعد سن 60.
- تقليص التكفل بالوفود الأجنبية التي تزور البلاد.
- إقفال حسابات التخصيص الموجهة لتسيير أحداث ظرفية ثقافية ، رياضية، وغيرها.[32]

ت- المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019:

أطلقت الجزائر سنة 2015 برنامج استثمار جديد يمتد على خمس سنوات موجهة لتطوير اقتصاد تنافسي ومتنوع، ويتلخص النموذج الجديد في تحرير اقتصاد البلاد من التبعية للمحروقات عن طريق اصلاح الجباية وجعل الميزانية في خدمة النمو مع وضع قاعدة صناعية وانتاجية قوية من خلال تحسين مناخ المؤسسات وترقية المنتوج المحلي ومحاربة الفساد والبيروقراطية، والتركيز على احداث التنوع من أجل تطوير استراتيجي في مجالات عدة، وإعطاء دفع جديد للتنمية المحلية والتنمية البشرية. وتشجع الخطة الخماسية الجديدة (2015-2019) على نمو الاستثمار في القطاعات الرئيسية للاقتصاد الأخضر (الزراعة، المياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات، الصناعة، والسياحة).

2 - تقييم الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية للخروج من الأزمة.

فيما يلي سيتم تقييم الإجراءات المتبعة من قبل الحكومة الجزائرية للخروج من الأزمة، للوصول لمدى نجاح من فشل هذه السياسات.

أ- تقييم عملية القرض السندي للنمو الاقتصادي:

إن القيام بإصدار القرض السندي للنمو الاقتصادي كان خطوة جيدة تساعد السلطات على الخروج من الأزمة خاصة أنه سيحقق الأهداف التالية:

- تجنب اللجوء للاستدانة الخارجية وما ينجر عنها من عواقب وخيمة وانعكاسات على الاقتصاد.
- توفير أموال للخزينة العمومية.
- تنويع مصادر تمويل الاقتصاد.
- جذب المدخرات الوطنية والعمل على تعبئة الادخار الداخلي وتوظيفه.
- عدم اللجوء إلى الاقتراض من البنك المركزي وما ينجر عن ذلك من زيادة معدلات التضخم.
- إدخال الأموال التي تدور في السوق الموازية إلى السوق الحقيقية.

وبالرغم من كون بعض المستثمرين الذين يرون أن الاستثمار في القروض السندية بنسبة 5 % هو أفضل من الاستثمار في الوداع البنكية (والتي تتراوح معدل الفائدة عليها بين 1.75% و2%) إلى أن القرض السندي في الجزائر واجه العديد من العراقيل، ومن بينها:

- غياب الشفافية والثقة بين الدولة و/ أو البنوك والمستثمرين (المواطنين).
- رفض التعامل بالربا.
- معدل التضخم الذي بلغ حوالي 6.4 % سنة 2016.

- عدم تحديد الدولة للمشاريع التي سيتم تمويلها عن طريق القرض السندي وهو ما يخلق مخاوف اتجاه استخداماته.

حيث تم حصد ما قدره 557.828 مليار دج[33] هذا المبلغ يغطي فقط حوالي 22 % من العجز في الميزانية العامة الذي يبلغ 2621.7 مليار دج سنة 2016، خاصة مع شح الموارد المالية في صندوق ضبط الإيرادات، مما يعبر عن عدم قدرة الدولة على تجميع مبلغ يغطي احتياجاتها من خلال عملية القرض السندي.

ب- تقييم سياسة التقشف:

اعتبر العديد من الخبراء أن سياسة التقشف التي اعتمدتها الحكومة لا تمثل حلا للمشكلات الاقتصادية التي تعاني منها البلاد، و إن حاولت شراء السلم الاجتماعي من خلال الحفاظ على دعم المواد الاستهلاكية إلا أنها ستعمق من أزمة البطالة في ظل تجميد مسابقات التوظيف و إمكانية تجميد المشاريع الكبرى و التي تستوعب الكثير من العمال.[34] و هي إجراءات لا تحظى بالدعم الشعبي وقد تكون سببا في حدوث حالات من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.[35]

ت- تقييم المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019:

يمكن أن يشكل تنفيذ الخطة الخماسية للنمو(2015-2019) فرصة بالنسبة للجزائر لإعادة النظر في نموذجها الاقتصادي و اعادة توجيه الاستثمارات العمومية و الخاصة نحو القطاعات الإنتاجية المتمثلة في الصناعة و الفلاحة، و النهوض بروح المبادرة لإنشاء الشركات و خلق مناصب شغل خاصة لفائدة الشباب و النساء .[36] و الخروج من التبعية للنفط و الاعتماد الشبه كلي على لإيرادات البترولية، إلا أنه يستوجب الجدية في العمل و التنفيذ الجيد للمخطط، و تفادي النقائص الموجودة في المخططات السابقة من تأخر في تسليم المشاريع أو إضافة تكاليف للغلاف المالي المخصص للمخطط، خاصة أنه يساعد في دفع الصناعة الوطنية و تشجيعها من أجل تقليص الواردات.

الخاتمة:

نظرا للتبعية القوية لإيرادات صادرات المحروقات، عانى الاقتصاد الوطني بشدة نتيجة انهيار أسعار البترول ابتداء من جوان 2014، خصوصا على مستوى المالية العامة والحسابات الخارجية، وعرف العجز في الميزانية وفي الحساب الجاري الخارجي تفاقما كبيرا، مؤديا إلى تآكل شبه كلي لموارد صندوق ضبط الإيرادات وانخفاض ملحوظ في احتياطيات الصرف.

وبالرغم من استخدام فوائض الإيرادات السابقة التي تراكمت خلال السنوات الأخيرة لسد العجز واحتواء الصدمة إلا أن هذه الموارد معرضة للزوال، مما تطلب التفكير والتخطيط لإيجاد حلول للخروج من الأزمة، فاتبعت الحكومة كل من سياسة التقشف لترشيد الانفاق والحد من الاستيراد، وأصدرت قرض سندي للحصول على تمويل داخلي وتجنب الاستدانة الخارجية، كما قامت بالتخطيط للمخطط الخماسي 2015-2019 الذي يهدف إلى التنويع الاقتصادي والخروج من التبعية للاقتصاد الريعي.

وبالرغم من اتباع السلطات الجزائرية تدابير مختلفة للخروج من الأزمة إلى أن هذه السياسات إما فشلت أو أنها تواجه مشاكل في تسييرها، مما يستوجب التفكير في حلول أخرى أكثر فعالية.

نتائج الدراسة:

بعد القيام بدراسة الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تأثر الاقتصاد الجزائري بشدة نتيجة التراجع الحاد في أسعار النفط خاصة مع تبعية الاقتصاد للموارد المالية المتأتية من صادرات النفط، حيث تراجعت المؤشرات الاقتصادية الكلية وذلك بتراجع كل من رصيد الميزان التجاري، واحتياطيات الصرف، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات والميزانية العامة وتآكل الموارد المجمعة خلال السنوات الماضية لصندوق ضبط الإيرادات، وارتفاع معدل التضخم رغم التوجه التنازلي له على المستوى الدولي. أما على مستوى القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات فكان الأثر ضعيف بالنسبة لكل من قطاع الفلاحة، الصناعة، والبناء، أما القطاع المالي فقد انخفضت سيولة المصارف نتيجة تحول الدولة من دائن إلى مدين اتجاه النظام المصرفي ومع ذلك بقيت المصارف تتمتع بصلابة المالية جيدة.
- ومن أجل الحد من الآثار المترتبة عن تراجع أسعار النفط اتبعت الجزائر كل من سياسة التقشف من أجل تخفيض النفقات والواردات وزيادة موارد الميزانية العامة خاصة مع وصول رصيد صندوق ضبط الإيرادات إلى حده الأدنى القانوني، وإصدار القرض السندي للنمو الاقتصادي للحصول على الموارد المالية الداخلية وعدم اللجوء للاستدانة الخارجية وتجنب تبعياتها ومساهمة المواطنين والمستثمرين والمؤسسات الاقتصادية في تمويل التنمية المحلية ومساعدة الدولة من الخروج من الأزمة، بالإضافة إلى اعتماد المخطط الخماسي للتنمية 2015-2019 من أجل تنويع الاقتصاد والنهوض بقطاعات لديها امكانيات كبيرة في الاقتصاد كالزراعة والسياحة والطاقة المتجددة وفك تبعية الاقتصاد لقطاع المحروقات وتنويع الصادرات خارج المحروقات .
- بالرغم من اتباع السلطات الجزائرية تدابير للخروج من تداعيات الأزمة النفطية الراهنة إلى أن ما يتفق عليه هو أن هذه الاجراءات هي اجراءات قصيرة الأجل ورغم احتوائها للأزمة في السنوات التي تلتها إلا أنها لا تمثل حلولا جذرية خاصة وأنها تواجه عراقيل أثناء تطبيقها، حيث أن الوضع الحالي يجبر السلطات على تطبيق سياسة التقشف وهو حل لابد منه لتخفيف العبء على الميزانية العامة إلا أنها تولد ضغوطات شعبية خاصة أنها تنجر عنها مشاكل أخرى كالبطالة وغلاء الأسعار وغيرها، كما أن إصدار القرض السندي كان سيحل العديد من المشاكل الاقتصادية كمحاربة السوق الموازية وإدخال الأموال التي تدور فيها إلى السوق الحقيقية وجذب المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار إلا أنه واجه العديد من العراقيل منها ما يرتبط بطبيعة المجتمع الجزائري كرفض التعامل بالربا ومنها ما يرتبط بمعدل الفائدة على السندات الذي كان أقل من معدل التضخم، أما فيما يتعلق بالمخطط الخماسي الجديد فكان لابد التفكير فيه زمن البحبوحة المالية مما كان سيجنب الوقوع في هذه الأزمة ورغم ذلك فهو مسار جيد لفك الترابط بين الاقتصاد الجزائري وأسعار النفط خاصة أنه سيحرك قطاعات لديها امكانيات كبيرة في الجزائر .

المراجع:

- إمام، محمد سعد. (2013). البترودولار والاستثمار الأجنبي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى.
- حلمي خليل هندي، أحمد. (2013). عقود الإمتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها. الإسكندرية: دار الفتح.
- عبد المطلب، عبد المجيد. (2015). اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى.

- الخاطر، خالد بن راشد. (2015). تحديات انهيار أسعار الصرف والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- بلقة، براهيم. (2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على موازنة الدول العربية خلال الفترة من 2000-2009. مجلة الباحث، العدد 12.
- جمال، قاسم حسن. (2015). النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي.
- حمدي باشا، نادية. (2017). الأزمة النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والجزائري. مجلة دراسات، العدد 54.
- حمشاوي، محمد والأغا، تغريد. (2012). أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية. مجلة المؤسسة، العدد الأول، جامعة الجزائر3.
- مرغيت، عبد الحميد. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة. جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية.
- نجوم، أسامة. (2015). تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- شطيبي محمود، مريم. (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري- قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية.
- موري، سمية. (2009-2010). أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية. مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.
- الاقتصاد الأخضر في الجزائر. تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.
- انخفاض أسعار النفط. (2015). الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، العدد الرابع.
- التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2015.
- التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2014.
- مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017.
- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2013.
- التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2014.
- شنين، محمد المهدي. (2015). ما بعد الوفرة مالات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط. Bohothe.blogspot.com
- www.alarabiya.net
- www.mf.gov.dz
- قانون المالية للسنوات 2015-2016-2017.
- القرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادي الثانية 1437 الموافق لـ 28 مارس سنة 2016 يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العامة وفقها سندات" القرض الوطني للنمو الاقتصادي".

- Zhongmin Wang and Alan Krupnick.(2013). US Shale Gas Development. Resources for the Future.

الهوامش

[1]حلمي خليل هندي، أحمد. (2013). عقود الإمتياز البترولية وأسلوب حل منازعاتها. الإسكندرية: دار الفتح، 94.
[2]إمام، محمد سعد. (2013). البترودولار والاستثمار الأجنبي. القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، 17-18.
[3]عبد المطلب، عبد المجيد. (2015). اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية. الإسكندرية: الدار الجامعية، الطبعة الأولى، 193.
[4]إمام، محمد سعد، (2013). مرجع سبق ذكره، 21- 23.
[5] حلمي خليل هندي، أحمد. (2013). مرجع سبق ذكره، 97.
[6]عبد المطلب، عبد المجيد. (2015). مرجع سبق ذكره، 181.
[7]إمام، محمد سعد، (2013). مرجع سبق ذكره، 33-34.
[8]عبد المطلب، عبد المجيد. (2015). مرجع سبق ذكره، 186.
[9]عبد المطلب، عبد المجيد. (2015). مرجع سبق ذكره، 198.
[10] بلقة، براهيم. (2013). تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على موازنة الدول العربية خلال الفترة من 2000-2009. مجلة الباحث، العدد 12، 09.
[11] حلمي خليل هندي، أحمد. (2013). مرجع سبق ذكره، 101-103.
[12] موري، سمية. (2009-2010). أثر تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية. مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 78-80.
[13] شطيبي محمود، مريم. (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. ندوة حول أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري- قراءة في التطورات في أسواق الطاقة، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، 05.
[14] الخاطر، خالد بن راشد. (2015). تحديات انهيار أسعار الصرف والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 03-04.
[15] Zhongmin Wang and Alan Krupnick.(2013). US Shale Gas Development. Resources for the Future, 10-11.
[16] جمال، قاسم حسن. (2015). النفط والغاز الصخريين وأثرهما على أسواق النفط العالمية، صندوق النقد العربي،21.
[17] مرجع نفسه، 19.
[18] نجوم، أسامة. (2015). تداعيات انخفاض أسعار النفط على اقتصاديات دول منطقة الشرق الأوسط المصدرة للنفط. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 17.
[19] انخفاض أسعار النفط. (2015). الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، البنك الدولي، العدد الرابع، 03.
[20] الخاطر، خالد بن راشد. (2015). مرجع سبق ذكره ، 03 – 04.
[21] التقرير السنوي للأمين العام لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2014، 46 .
[22]حمدي باشا، نادية. (2017). الأزمة النفطية وانعكاساتها على الاقتصاد العالمي والجزائري. مجلة دراسات، العدد 54، 213.

[23] نجوم، أسامة. (2015). مرجع سبق ذكره، 15.
[24]نجوم، أسامة. (2015). مرجع سبق ذكره، 26.
[25] مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام مجلس الأمة، أفريل 2017، 15.
[26] المرجع نفسه، 17-18.
[27] التقرير الاحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول لسنة 2015، 92.
[28] حمشاوي، محمد والأغا، تغريد. (2012). أهمية القرض السندي في تمويل المؤسسة الاقتصادية. مجلة المؤسسة، العدد الأول، جامعة الجزائر3، 42.
[29]القرار رقم 21 مؤرخ في 19 جمادي الثانية 1437 الموافق لـ 28 مارس سنة 2016 يحدد الشروط والكيفيات التي تصدر الخزينة العامة وفقها سندات" القرض الوطني للنمو الاقتصادي".
[30] www.alarabiya.net .2017/06/13 .14:06.
[31] قانون المالية للسنوات 2015-2016-2017.
[32] المادة 106 من قانون المالية 2015.
[33] www.mf.gov.dz .2018/05/12 .14:25.
[34]شنين، محمد المهدي. (2015). ما بعد الوفرة مالات السلم الاجتماعي في الجزائر بعد انهيار أسعار النفط. Bohothe.blogspot.com
[35] مرغيت، عبد الحميد. تداعيات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري والسياسات اللازمة للتكيف مع الصدمة. جامعة جيجل: كلية العلوم الاقتصادية، 05.

[36]الاقتصاد الأخضر في الجزائر. تقرير اللجنة الاقتصادية لإفريقيا التابعة للأمم المتحدة.